

## التعليم: ثورة اجتماعية صامتة مستمرة

أ.د/ نادية جمال الدين

أستاذ أصول التربية، جامعة القاهرة

إن الحديث هنا عن ثورات عارمة تجتاح العالم وتكتسح أمامها من لا يستطيع أن يتعامل معها ويتخلف عن امتلاك الوسائل والأدوات التي تمكنه من البقاء على هذا الكوكب الذي وصف بأنه عالم مسطح<sup>1</sup> ولم يعد كروياً كما كان يقال، فتغيرت مفاهيم الزمان والمكان. وظهر هذا بوضوح في السرعة وسهولة الانتقال والاتصال واستثمار المال وتبادل الفكر والابتكار بل واشتعال الحروب المدمرة. وما يحدث في العالم الآن من تغيرات مناخية وأخيراً انتشار الإرهاب والفوضى في بعض أركان الكرة الأرضية لتحقيق مآرب سياسية لبعض القوى العالمية لا تخفى على الكثيرين ممن يتحدثون عن التقدم والتخلف. والتخلف في هذه الحالة يرتبط إلى حد كبير بالمجالات الاقتصادية والثقافية العلمية التكنولوجية وفي الوقت نفسه يرتكز هذا كله على أساس تعليمي لا بديل له ولا تحول عنه حتى الآن. ويأتي الحديث عن التقدم الآن باعتباره حديث عن تحول المجتمعات المتقدمة إلى مجتمعات المعرفة أو المجتمعات ذات الاقتصاد المؤسس على المعرفة كما أنها وأساساً مجتمعات تعلم.

الاجتهادات كثيرة متعددة ومتنوعة وكلها تتراكم لتقدم فيضاً هائلاً من الآراء والأفكار والرؤى ينبغي التوقف أمامها لدراستها وفهمها والتعامل الذكي معها. إلا أنها جميعاً تؤدي إلى الاعتراف بأن ما نشهده عالمياً ينطبق عليه ما أطلقه عليها البعض أنها "ثورة المعرفة"<sup>2</sup> والتي ترتبت وارتبطت بثورات مهدت لها وسبقها في العلم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وحين الحديث هنا عن هذه الثورات المستمرة والمترابطة والمتسارعة الوتيرة إنما يكون لهدف واضح هو الحديث عن التعليم والتعلم. والذي أصبح بالضرورة يشهد هو الآخر ثورة في منظومته ككل وعناصره المختلفة، فلم تعد المدارس هي تلك المؤسسات التعليمية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر تقريباً كنتيجة من نتائج الثورة الصناعية الأولى في المملكة المتحدة من حيث مدخلاتها أي التلاميذ، ولا العمليات التي تتم فيها من مناهج وطرق تدريس وغيرها، ولا المخرجات التي كان يهدف إعدادها إلى الخروج لخطوط الإنتاج في المصانع؛ فالمدرسة والمدرس والطالب والعملية كلها أصبحت محكومة بقوانين البيئة المحلية والعالمية في إطار ما يُعرف بالسموات المفتوحة بما تتضمنه من زخم معلوماتي ومعرفي يسرت الوصول إليه والتعامل معه الثورة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبح لا مفر من التفاعل مع هذه البيئة والاستجابة لمتطلباتها والتكيف معها. فلم تعد المعلومات مجرد بيانات خام تجرى عليها بعض العمليات وتقدم بوصفها مخرجاً يمكن تقويمه

وتطويره في النهاية وإنما أصبحت البيانات تنظم كي تكون معلومات وهذه المعلومات حين تفسر تصبح معرفة، وهذا بدوره حين يضاف إليه التأمل والرؤية والخبرة مما قد يؤدي إلى الحكمة.

هكذا يعاد تشكيل بنية التعليم والتعلم لتصبح المعرفة هي مادته الأساسية والتي تزداد وتتكاثر بالتشارك ويتراكم من خلالها رأس المال المعرفي وهذا على عكس المفهوم القديم للثروة، أو رأس المال المادي، فالثروة المادية تتضاءل وتفتت بالتشارك كما هو الحال عند الحديث عن الأرض الزراعية أو المواد الخام أو أي من رؤوس الأموال النقدية أو العينية، وعلى هذا المنوال تستمر حالة المجتمعات في التغيير فلا توقف لهذه الثورات المعتمدة على العلم والذكاء الإنساني.

وفي ظل هذا المشهد فإن الاعتقاد يتزايد بأن التعليم كان دوماً هو الثورة الاجتماعية الصامتة المستمرة<sup>4</sup> القادرة على تغيير واقع الجماهير إلى الأفضل وواقع المجتمع المعاصر إلى حيث ينبغي أن يكون في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية و ثورة المعلومات والاتصالات بكل ما حملته معها هذه التغيرات من تعبيرات تطلبت وتتطلب التوقف للدراسة والتأمل لما قدمه من سبقونا في هذا المجال، ولتحديد ما يمكن أن نستفيد منه أو نتجنبه في عالم تتزايد أو تتنوع فيه التهديدات والمخاطر، وتتراكم فيه أيضا المعارف الجديدة والمتجددة بكل ما تؤدي إليه وتقدمه للبشرية من تطبيقات علمية وتكنولوجية تؤكد أنه لا بد من التوقف أمام المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية أساساً والمسؤولة عن تعليم البشر وتدريبهم والتجديد في المجالات كافة<sup>5</sup>. فمن الضروري أن يشارك البحث العلمي التعليمي في تأصيل ودعم الهدف الأسمى الذي نسعى إليه لتحقيق الثورة في التعليم والتعلم وتفرض علينا أن نفكر جدياً فيما يقال عن الثورة في مناهج البحث التي تتلاءم مع المتغيرات الواسعة والواضحة في الاقتصاد والمجتمع بكل ما يفرضه هذا من متطلبات حقيقية بشأن نوعية الإنسان وتعلمه ومستواه العلمي والأخلاقي والذي يُمكن من تحقيق التنمية المستدامة القادرة على استثمار العلم في الحفاظ على البيئة وصيانتها للأجيال القادمة.

وهنا نعيد طرح أسئلة حول مستقبل المؤسسات التعليمية وكيف سيكون المستقبل نتيجة لما يهيئه التمدن تحديداً للمواطنين؟ وحقاً هل تستطيع المؤسسات التعليمية وخاصة المدرسة أن تقدم في مجتمع المعرفة وعصر التكنولوجيا الرقمية ما نجحت في تقديمه وبالطريقة المختلفة عما كانت تقدمه في عصر الصناعة؛ أو ما نتج عن الثورة الصناعية من تغيرات؟ ويرتبط بذلك سؤال آخر حول ضرورة الاجتهاد والتجديد في مناهج البحث فيما يتعلق بالتربية والتعليم .... تعليم المتعلم الرقمي تحديداً ليتلاءم مع ما أفرزته ثورة المعرفة وما قد يكون نتج عنها وترتب عليها من ظهور احتياجات جديدة مختلفة للمتعلمين أو ضرورة التدريب على المهارات المطلوبة للتعامل مع هذا الزمان؟ وما مواصفات المعلم الذي يمكن أن

يتحمل مهام هذه الرحلة ويمكنه تلبية متطلبات الإنسان المتعلم في جميع مراحل عمره أى المتعلم مدى الحياة ليتلائم مع المتغيرات السريعة ومتطلبات سوق العمل المتجددة من حوله؟ أسئلة كثيرة تطرح وتتطلب وقفات للتأمل والمراجعة والتجديد فلم تعد تكفي في زماننا هذا رؤية واحدة أو إجابة محفوظة لا تتغير.

ومن المفيد هنا والحالة هذه القول بأن المعرفة يكتشفها وينتجها البعض فهي نتيجة لجهود عدد محدود من الباحثين المتخصصين ومع هذا فإنها وبعد اكتشافها وإعلانها تصبح "ملكية عامة" يستخدمها الجميع ويستفيد منها الجميع مع الإقرار بحق الملكية الفكرية<sup>6</sup> وقد ترتب على التقدم السريع في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ملمح من ملامح التغيير الذي يشهده هذا العصر، ألا وهو الحاجة إلى إدارة المعرفة الإنسانية من حيث ابتكارها وتوزيعها وما يرتبط بهذا من مؤسسات المجتمع والتي يعمل بها عمال المعرفة<sup>7</sup>. ولعل الحالة الثورية التي يشهدها اقتصاد العالم الآن تكمن في استخدام جهاز الكمبيوتر بكل مكوناته في الاتصالات والتطبيقات الرقمية وإمكانية العمل من بعد، بالإضافة إلى ما أحدثته التغيرات المناخية المتزامنة مع التغيرات التكنولوجية مع مكونات الحياة والبيئة من حولنا. ولعل ما نراه جيداً الآن هو التحول من الإنتاج الصناعي إلى الخدمات، حيث التحول من اقتصاد الاستخدام الكثيف للمصادر الطبيعية والأيدي العاملة إلى الاستخدام الكثيف للمعلومات والتطبيقات التكنولوجية المتزايدة في الاقتصاد والصناعة وبما يؤثر على التراجع في الأعداد المطلوبة من الأيدي العاملة ونوعية المهارات المطلوبة المتغيره والمتجدده ذات التعليم الملائم للمتغيرات المتجددة في سرعة.

وتعد المعرفة، فيما يرى البعض، هي العامل المحفز باستمرار للمجتمعات الإنسانية على التغيير، ويمكن اعتبارها الوقود الذي يحرك هذا التغيير، وهذا الوقود يختلف عن الوقود المستخدم في عصر الزراعة أو الصناعة فهو ليس وقوداً طبيعياً أو أحفورياً مثل الفحم أو البترول أو الطاقة الكهربائية أو غيرهم؛ أي أن التقدم الصناعي ما عاد يعني استخدام مصادر مادية أو طبيعية بكثافة. وإذا كان الانتقال من الرعي والصيد والتغير في الاتجاه نحو استخدام الأرض قد أدى إلى المجتمع الزراعي، كما أدى التغيير في استخدام الطاقة المحركة للآلة إلى المجتمع الصناعي، فإن التغيرات التي أدت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات بكل مستجداتها أدت بدورها إلى ظهور مجتمع المعرفة، وهذا المجتمع في طبيعته مجتمع تجديدي في اعتماده على المعرفة الإنسانية، بالإضافة إلى أنه محافظ في اتجاهه الجاد نحو استخدام المصادر البيئية المختلفة وخاصة الطاقة النظيفة أو الخضراء كما يطلق عليها الآن.

ولعل أكثر القطاعات نشاطاً في المجتمع المعاصر هو ذلك القطاع الذي يشتغل بتكنولوجيا المعلومات لتوسيع قدرات عقل الإنسان في أن يحفظ وينظم

وينتج ويستفيد ويتواصل باستمرار مع الجديد من المعلومات والمعرفة المترامية والمتغيرة في سرعة ويشترك.

ومن المفيد هنا العودة للإشارة إلى أن التحول إلى عصر الصناعة أدى إلى تغيرات كثيرة وكان منها احتلال المدرسة لموقع مميز في المجتمع، واعتبارها وبحق ملمح من ملامح الديمقراطية التي تتمثل في إتاحة التعليم لأعداد أكبر من المواطنين و الإنصاف بإتاحة فرصه لكل من يرغب ويقدر، وليصبح التعليم مسئولية الدولة بعد أن كان التعليم لمعظم أفراد المجتمع يركز عادة على المنزل والجهود الأسرية في عصر الزراعة، وقد أدى التحول الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي إلى تحولات إجتماعية واسعة الترددات والآثار الارتدادية بصورة ليس من السهل تجاهلها، وإن حتمت ضرورة التوقف عندها في المجتمعات المعاصرة لمزيد من الاستفادة منها من أجل صالح الإنسان والمجتمع معا بل ومستقبل البشرية جمعاء.

من هذا المنظور يرى البعض أن التاريخ "خبرة" <sup>8</sup> وهو بوصفه خبرة يؤثر في أخلاقنا وملامح نظرتنا إلى أحوال الماضي، وإلى حد ما في الأفكار والممارسات للدول والمؤسسات، ومن ثم تأتي النظرة هنا إلى التعليم وتأثيره مرتبطة بما حدث في الماضي والتحويلات التي طرأت عليه وأعادت تشكيله، بل وأيضا محاولة تتبع بعض مصادر اتجاهاتنا نحو التعليم والتي من الضروري أن ننظر إليها بعيدا عن حدودنا الإقليمية والزمانية والمكانية، وأيضا خبراتنا الشخصية فخبرة الآخر في هذا المجال يمكن أن تفيد. وفي زماننا هذا لا يوجد دولة في العالم تستطيع أن تعيش بمعزل عن غيرها من الدول، وتحاصر نفسها داخل حدودها؛ فالتعليم بوصفه نظامًا اجتماعيًا يعد عملية معقدة متشابكة تتطلب تأمل تاريخه وتطوره عبر العصور، والتعلم من خبرة من سبقونا وخاصة الآخرين الذين يعيشون في عالمنا المعاصر بعيدا عن حدودنا مع التعمق في دراسة الواقع التعليمي المعقد في مجتمعنا المحلي على أمل المزيد من الفهم للمشكلات الراهنة أو النجاحات المتحققة والوصول إلى رؤية يستفيد منها المواطن والوطن في الحاضر والمستقبل ما أمكن.

نعود للتأكيد هنا على أن كل فترة تاريخية من حياة البشرية تصمم أو تبتكر أو تشكل نظام التعليم الذي يلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لكل من يعيش زمانها؛ فمن خلال تصفح ما حدث في القرن الماضي يمكن القول بأن نهايات القرن التاسع عشر قد شهدت ثورة تعليمية كان سببها والعامل الحاسم فيها هو التحول الجذري من نظام الإنتاج القائم على الزراعة والمرتكز على الأسرة والمجتمع المحيط بها والتحول إلى نظام الصناعة، والذي ارتبط بالتوسع في المدن والعمران والحراك الاجتماعي في الدول المتقدمة وفي أثناء هذه العملية قَدَّت الأسرة والمنزل بالتالي ومكان العمل والمجتمع المحلي والمؤسسة الدينية كثيرًا من وظائفهم التي كانوا يضطلعون بها بالنسبة للتعليم السائد حينئذ وأصبحت

المدرسة تحتل الموقع المركزي الرئيس حتى أن هناك من يكاد يساوي بين التربية والتعليم والتدريس. يتكرر هذا هنا كثيرًا للتأكيد والتوضيح أن المدرسة وجدت لتبقى وهي بداية لاستمرار طريق التعلم والتعليم مدى الحياة كما هو متوقع في القرن الحادي والعشرين مثلما كانت في القرنين السابقين.

هذا كله ينقلنا إلى ما حدث في العالم من تغيرات أعقبت الحرب العالمية الثانية، وما أدت إليه من آثار مترتبة على الحرب الباردة بين القوى العظمى في العالم وما نتج عنها من تفوق علمي استُخدم كوسيلة من وسائل التفوق والتمايز الذي تجلى بصورة واضحة بداية في مجال غزو الفضاء وأيضاً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ولعل من يتابع ما كتبه الفين توفلر<sup>9</sup> تحديداً منذ كتابه صدمة المستقبل في سبعينيات القرن العشرين، وقد سبق الإشارة إليه، والذي يمكن أن يعطي فكرة عن التوجهات الأساسية الآخذة في التزايد منذ ذلك التاريخ. فقد أراد من الحديث عن الصدمة التعريف بها من حيث أنها الاضطراب والتوتر اللذان يعاني منهما كل الذين يحاولون مواجهة تغيرات جد عديده في زمان جد قصير الأمر الذي يؤكد أن تسارع مجرى التاريخ له عواقبه السريعة. فالتنقذ السريع يمكن أن تؤدي لأن يصاب الإنسان بالتشتت والتمزق عندما يفرض عليه كثير من التغيرات في زمن وجيز جدا. وقد يكون هذا نفسه هو ما دفع إلى أن يحدثنا تابسكوت<sup>10</sup> وغيره عن جيل الإنترنت في مواجهة ما أسماه بجيل المهاجرين ممن لم يولدوا في الفترة التي تحولت فيها الإنترنت إلى الدائرة المدنية خارج حدود الدائرة العسكرية. فقد شهدت تسعينيات القرن الماضي تحديداً تغيرات واضحة في صناعة المعلومات والأجهزة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية استكمالاً لما حملته الألوان المميزة لشاشات التلفزيون لتصبح أجهزة الهواتف النقالة تجمع وظائف شتى للتوصيل والتواصل بالرغم من أنها تكاد تصل إلى حجم الكف أحيانا وكان من نتائج هذه التغيرات أن أصبح جيل الإنترنت على سبيل المثال يمكنه في كثير من الأحيان أن يعلم جيل المهاجرين المهارات التي وقف أمامها عاجزا و التي لم يستطع أن يتعلمها بنفس سرعة الصغار أو إتقانها فما كان من الكبير أي جيل المهاجرين إلا أن يستنجد بأجيال الإنترنت التي تعددت نتيجة للتغيرات التكنولوجية السريعة المتراكمة. هذا بالنسبة للأجهزة الرقمية وما يرتبط بها من مهارات متراكمة وما أحدثته التغيرات السريعة في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والتي تضطره للبحث عن وسيلة يتعلم الجديد من خلالها. حدث هذا في مجال العمل أيضا وأصبح الانسان نتيجة للتغيرات الهائلة في مجال التكنولوجيا أن يحصل على فرصة عمل متاحة في قطر بل قارة أخرى عبر التكنولوجيا الرقمية. مما يدفع بالكثير من الشباب حاليا إلى محاولة تعلم ما يساعدهم في الحصول على فرص العمل المتجددة والمتاحة أينما كانت .... مما يتطلب التسلح بالكفايات والمهارات المطلوبه لتحقيق هذا الهدف.

إن هذه الثورة الرقمية تحمل مؤشرات واضحة الدلالة على أن المعرفة تخرج من جدران المؤسسات التعليمية لتلغ العالم كله وتصل من بين ما تصل إلى الإنسان الباحث عنها والراغب فيها في أي وقت على مدار ساعات الليل والنهار وفي كل أركان الكرة الأرضية وفي سرعة غير مسبوقة، ومن ثم لم تعد المعرفة مقصورة على فئة دون أخرى، أو ينبغي أن تكون كذلك، وهنا تتجلى العولمة بكل أبعادها ليس فقط الاقتصادية ولكن المرتبطة أيضا بالهوية من حيث اللغة المهيمنة في العالم الآن وهي اللغة الإنجليزية والأفكار المبتوثة من خلالها) ومن قراءة الواقع يمكن تلمس الظلم الفادح والعبء الثقيل لمن لا يستطيع استخدام أجهزة التواصل الرقمية الآخذة أسعارها في التناقص يوما بعد يوم والقادرة بكل ما تأتي به من تسهيلات في مجال التجارة والتعلم والتعليم مدى الحياة والاتصال عموما بإقناع الكثيرين بالتلف على امتلاكها والتطلع لتعلم كيف يمكن استخدامها في التواصل مع غيرهم و تلبية احتياجاتهم على تعددها وتنوعها وتعقدها وارتفاع أسعارها أحيانا بالنسبة لقدرتهم المالية حتى يحين فك وامتلاك أسرارها وما قد يأتي بعدها من تكنولوجيا مختلفة بكل تطبيقاتها سريعة التطور.

والتعليم في زماننا مايزال سلاح قوى من أسلحة تغيير واقع البشر والأمم، وتحسين مستوى حياتهم ومن ثم يمكن الاستفادة منه في تكوين ثروة بشرية تمتلك القدره ومهياً لاستخدام هذه التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها في تغيير الواقع إلى الأفضل رغم أنها لم تمر بالمراحل الأساسية للثورة الصناعية أو لم تستوعب منجزاتها تماما وتغير من واقعها التنموي فتبدأ من حيث ينتهي العالم الآن تكنولوجيا ما استطاعت إلى هذا سبيلاً.

ومع كل هذا ومما قد يقال إنه من الصعب الوصول الى هذا الهدف نظرا لما أحدثته القوى الاستعمارية أولا من استنزاف لثروات البلاد التي استعمرتها وما تركته من آثار تخلف ثقيلة وما تنتشره الآن في العالم من نزاعات وحروب محليه للحفاظ على موقعها واستمرار هيمنتها بالإضافة إلى نتائج الرأسمالية الليبرالية الجديدة وما صاحبها من تحولات اقتصادية والتي تهدف إلى بيع منتجات الدول القوية اقتصاديا وعلميا وما تمتلكه من تكنولوجيا في أسواق الدول النامية دون السماح لها بتعرف أسرار صناعتها. والحق يقال إن الخروج واللاحق بمن سبقونا ممكن لو اتخذنا من التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة سبيلا للتقدم والانطلاق في آفاق البحث العلمي وتطبيقاته ولكن ما نشير إليه هنا هو النتائج المترتبة على نشر المعرفة وتحقيق التعليم وتقوية الدوافع على التعلم والاستمرار فيه على امتداد العمر؛ ومن ثم يمكن التأكيد على ما ذكرته عديد من المراجع والتقارير العلمية عن ضرورة أن تبتعد الدول الناشئة عن السير مثل السلحفاة وتتعلم القفز مثل الضفدع أي أن تتجه نحو العمل الجاد لحرق المراحل<sup>11</sup> وضرورته للدول المتطلعة للتقدم كي ينطلقوا إلى آفاق التنمية المستدامه والتي يمكن الآن تحقيقها عن طريق الإفادة من الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات بكل

ما جاءت به من تطبيقات رقميه والعبور بسرعة إلى عصر المعلومات والتجديد، عصر الشبكات والذكاءات المتعددة المتزايدة والتي تعتمد على التعليم والبيئة المعلمة. فحرق المراحل والقفز للوصول الى نتائجها قد أصبح ممكناً وبصورة لا شك فيها، فالتأمل للتقدم الذي أحرزته ماليزيا وتايوان وسنغافورة وغيرهم من دول جنوب دول شرق آسيا ونقلتهم الحضارية السريعة في هذا المجال وبلاد أخرى غيرها يستطيع أن يؤكد ضرورة أن نحاول في مصر تعلم الجري قبل أن نبدأ المشي ونعمل بجدية من أجل حرق المراحل بل إن هذا قدرها وقدرنا.

### التعليم.. ثورة اجتماعية صامتة مستمرة.

إنه التعليم من منظوره الإيجابي الذي ندافع عنه ونأمل السعي الدائم من أجل تحقيقه، وأيضاً من منظوره السلبي الذي يتطلب الاجتهاد أيضاً من أجل مواجهة سلبياته أو القضاء عليها، غير أن الذي لا بد من تأكيد عليه هنا هو تأثير البعد العالمي في التعليم؛ حيث أدت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات إلى أن يصبح العالم قرية صغيرة وأسهمت الأجهزة الرقمية للاتصال في جعل المعلومات أسرع انتقالاً، والشباب المتعلم تحديداً أكثر قدرة على النفاذ إلى المعلومات، وأسرع في التواصل عبر الشبكات الاجتماعية ومن ثم بث الأفكار وحشد الجموع حولها بل والاضافة إليها وتطويرها وهكذا مما يتطلب العمل الجاد من أجل التعليم للجميع.

لعل من أروع ما يتميز به التعليم في المجتمعات وعبر الأجيال أن له آثاره التراكمية المستمرة فما يحدثه باستمرار من تغيير في الأفراد والمجتمعات يعد، وكما تكرر هنا كثيراً، ثورة اجتماعية صامتة مستمرة عابرة للأجيال لها تأثيرها في المجتمع وخاصة في زماننا الذي يسعى لإتاحته للجميع، بل ويتجه بكل مستوياته أمام من يقدر ويرغب دون مراوغة أو النفاق عليه كحق إنساني مدني أساسى للجميع مدى الحياة، وهذا هو الذي يمكن أن نطلق عليه " الإرادة السياسية". والحق في التعليم والحالة هذه وتطبيقه فعلياً في المجتمعات المختلفة وأصبح يتم تحت مظلة دولية وتراقبه منظمات عالمية كترجمة للماده (26) من قانون حقوق الانسان والصادر عن الامم المتحدة عام (1948).

وهذه النظرة المثالية للتعليم ليس من السهل إنكارها، فالتعليم - والحديث عنه - مهما تعددت الرؤى حوله حديث مثالي بطبعه؛ إذ إنه يدور حول ما ينبغي أن يكون، كما ويتردد أن الحديث عن التعليم يهدف دائماً إلى أن نحقق من ورائه أفضل النتائج الممكنة للإنسان والمجتمع بل والإنسانية جمعاء في عالم تقصر فيه المسافات، وتقترب فيه الشعوب، وتزايد فيه التنافسية.

أما لماذا التعليم؟ فذلك لأن التعليم ومنذ أخرج الفيلسوف اليوناني أفلاطون<sup>12</sup> في القرن الرابع قبل الميلاد جمهوريته والمشهورة أيضاً بأنها كتاب في العدالة قد احتل موقعاً مميزاً في الفكر الإنساني العالمي. ومن المنظور الذي قدمته



الجمهورية فإن العدالة تتحقق بواسطة نظام التعليم الذي تقدمه الدولة، وتحت مسؤوليتها وتكون بأن يوضع الإنسان في المكان الذي تؤهله له إمكانياته وقدراته، والذي يُظهر هذا ويسمح بالانتقاء وتوزيع الفرص بصورة عادلة هو نظام التعليم وما يتضمنه من اختبارات تُظهر ما لدى الفرد من فروق تؤهله لأن يحتل موقعه تحقيقاً للعدالة. واستمرت الاجتهادات حتى الوصول إلى ما ذكره الفيلسوف الأمريكي جون ديوي في أكثر من كتاب له، إذ ربط بين المدرسة والمجتمع الديمقراطي منذ نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين<sup>13</sup>.

### التعليم .. ثورة اجتماعية صامته ووسيلة سلمية لتحقيق العدالة والإنصاف والديمقراطية:

والحديث هنا أيضاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم وجودته وما يكسبه للمتعلمين من مهارات مرتبط باحتياجات زمانهم وضروراته وإذا كان دور كايم قد أكد على الوظيفة الاجتماعية للتعليم فقد أكد جون ديوي<sup>14</sup> في كتابه "المدرسة والمجتمع" على هذا أيضاً حيث رأى أن للتعليم وظائف إجتماعية أساسية؛ منها أنه يحقق التطبيع الاجتماعي بما ينقله من ثقافة المجتمع للأجيال الجديدة ويحافظ عليها كما يؤدي إلى تحقيق الفرص العادلة أمام الجميع في مجتمع ديمقراطي إلا أن وظيفة التعليم الأخرى والتي تختلف عن هذه الوظيفة هو أنه يؤدي إلى انتقاء المتميزين منهم نتيجة لتفوقهم وبما قد يراه البعض تناقضاً بين الوظيفتين اللتين يحققهما التعليم ونظامه.

وعلى أية حال فإن التعليم يمثل نسقاً متكاملأ مع أنساق المجتمع الأخرى أو نظاماً لا يمكن عزله عن بقية النظم الاجتماعية ومن ثم يتطلب الأمر هنا عدم الاكتفاء بالتعليم النظامي والحديث عنه، ولكن لا بد من الاهتمام بإتاحة التعليم عالي الجودة أمام الجميع، وللجميع صغاراً وكباراً في الريف والحضر دون ما تفرقة، وهذا التعليم الجيد المستمر مدى الحياة يمد وباستمرار المتعلم بما يؤهله لاكتساب المهارات الأساسية والمتجددة على امتداد العمر، فالصيغة المطلوبة حالياً عالمياً هي "التعلم وإتاحة التعليم مدى الحياة للجميع"، أي إتاحتها لأى إنسان و كل إنسان على امتداد العمر من المهد إلى اللحد بما يؤدي لتراجع فكرة الحديث عن التدريب وتأكيد ضرورة الحديث عن التعليم و التعلم مدى الحياة.

والتعليم المستمر أو تعليم الصغار والكبار على امتداد العمر حين نؤكد هنا فإن التأكيد ينبع من ارتباطه بالتغيرات الاجتماعية والاحتياجات الحياتية المتكاملة للإنسان وخاصة احتياجاته المهنية التي تفرضها التغيرات التكنولوجية فإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يحيا بالخيز وحده كما جاء في الكتاب المقدس، فبدهى أنه بدون الخبز أيضاً لا يستطيع الإنسان أن يحيا ومن ثم لا يوجد أمام إنسان هذا الزمان سوى أن يحصل على حقه فى التعليم أولاً ثم يظل متعلماً للجديد والمتجدد؛ ليتمكن من أن يستثمر وقته فيما يفيد و أيضاً يساعده على أن يجد فرصة عمل من



تلك الفرص التي تنبثق وتتجدد باستمرار في سوق العمل، فالحاجة إلى التعلم و التعليم مدى الحياة حاجة اقتصادية تختلف عما يعرف بتعليم الكبار الذي يسهم في تحقيق التحرر من أسر الجهل بالقراءة والكتابة والانطلاق في بيئة ديمقراطية ينعم فيها الإنسان بالعدل والمساواة.

كما أن التعليم ذاته يعتبر قوة ناعمة ضرورية لضمان أمن المواطن والوطن. وهذا على اعتبار أن التعليم الجيد وسيلة أساسية لأمن الإنسان في أي دولة من الدول. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الوطني أو الأمن القومي، مع تبادل في الاستخدام بينهما، أخذ في التحول في زمان العولمة حيث تنشط المنظمات الدولية تحت تأثير القوى العظمى في العالم بالتدخل في شؤون الدول من زاوية الحفاظ على حقوق الإنسان، ومنها التعليم وأمن المواطن وحمايته من القهر؛ وبالتالي فإن مفهوم الأمن الوطني لم يعد يتوقف عند مناقشة شؤون الدفاع والحماية للوطن أو التنمية بقدر ما أصبح يمتد ليشمل تمكين الإنسان من حقوقه الأساسية ومنها التعلم والتعليم. وبناء على هذا فمن الضروري الاهتمام بالتعلم والتعليم مدى الحياة للجميع لكي لا يصبح التخلف عن إتاحتها للمواطن أداة في يد الدول المسيطرة للتدخل في شؤون غيرها من الدول<sup>15</sup>.

كما ينبغي أن نؤكد علاقة التعليم أساساً بأمن الوطن من زاوية النظر إلى أهمية الاستثمار في البشر والتكنولوجيا والتجديد بحيث يصبح الاستثمار في البشر هدفاً لا بد من تحقيقه والتعليم مدى الحياة ولا مفر هو الوسيلة لذلك<sup>16</sup>، وبالتالي تهدف الدول الطامحة لتحقيق الأمن إلى الابتعاد عن القوة العسكرية المدمرة والاتجاه نحو القوة الناعمة أو الذكية<sup>17</sup> وذلك بتعليم المواطنين؛ فالإنسان الذي لا يمتلك المهارات الجديدة والمتجددة وما اطلق عليه في مصادر عدة كفايات القرن الحادي والعشرين الضرورية في زمان الثورة الرقمية هذه ينتهي به الأمر إلى العزلة عن المجتمع المحيط به وليس فقط عن العالم الذي يتحول لأن يكون قرية صغيرة.

مرة أخرى فالإنسان الذي لا تتاح له جميع الفرص الممكنة لأن يتعلم ويستمر في التعليم هو ببساطة إنسان غير آمن على حياته ومستقبله في عالم تتزايد فيه المخاطر يثق إنه لا يمتلك المهارات التي تسمح له بالتعامل مع متطلبات الحاضر وضروراته التعليمية.

بناءً على ذلك فالمخاطر الداخلية والخارجية تتزايد مع تدرج مستوى التعليم والتخلف عن الركب العالمي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً، وتعليمياً والتخلف من هذا المنظور مما تسعى الدول إلى الخروج من دائرته، وتتمسك الدول الكبرى الرأسمالية بسياسات تجعل من الدول المتطلعة للتقدم أسواقاً لمنتجاتها والعودة ثانية إلى عصور الاستعمار حين كانت الدول النامية ولا تزال حتى الآن أسواقاً

لمنتجاتها ومورداً للمواد الخام، والذي صنع - ويصنع الفرق هنا أيضا - هو التعليم والتعلم والبحث العلمي وإرادة الدولة الديمقراطية.

إن حق التعليم حق أساسي تأسيسي أى تتأسس وتبنى عليه حقوق أخرى فهو لا يقل أهمية عن حق الحياة، فكلاهما ضروري يكمل بعضه بعضاً، ومن الضروري هنا تأكيد إحدى الحقائق المميزة في هذا الزمان والتي تدور حول أهمية التعليم مدى الحياة، وضرورة تعليم الكبار ممن فاتتهم الفرصة في الحصول عليه وما يطلق عليه أيضا التعلم والتعليم مدى أولاً نستطيع التوقف أمام ما قد يراه البعض أننا في أزمة تتطلب التركيز والاهتمام بالصغار بما يطلقون عليه سد منابع الأمية، وإن كان التعبير الأصح لها هو القضاء على الجهل بتعلم القراءة والكتابة.

أى ما يطلق عليه إيجابياً القرائية وليس الوصف السلبي محو الامية والتي تؤكد التجارب والعلم معاً انه لا يوجد انسان يظل على الحال التي ولدته عليه أمه، فترشيد الإنفاق من وجهة نظرهم تقتضي بإلحاح الاهتمام بالأجيال الجديدة، أما الكبار فتعليمهم وما ينفق عليه قد لا يأتي بالعائد الاقتصادي نفسه مثل تعليم الصغار، وهنا يجدر تأكيد على أهمية التعلم والتعليم مدى الحياة للجميع؛ وذلك لأن إتاحتها تؤدي إلى التمكين من التدريب المستمر أيضاً على المتطلبات الجديدة والمتجددة في المجتمع، وبما يسمح لهم وبصورة مباشرة للدخول إلى مصادر المعرفة والتعلم الجديدة والإفادة منها والتواصل مع متغيرات العصر والتعامل معها، أي إن كل مرحلة عمرية يمكنها أن تستفيد من التعليم المقدم لها والتعلم المستمر الذي تكتسبه والمتاح عبر الوسائط التكنولوجية المتنوعة.

هذا من منظور إنساني تربوي تنموى بكل ما يحمله من أبعاد أخلاقية وشروط عالمية وضعتها المنظمات الدولية التي هي حكومة فوقية لإدارة العالم كما نرى هنا وكما تكمن أهمية التعلم مدى الحياة تحديداً؛ ذلك أن الكبار يتولون تربية الصغار ورعايتهم في زمان يتغير فيه كل ما يحيط بنا بدرجات مختلفة، ومن ثم فلكي يستطيع الآباء رعاية الأجيال الجديدة من الأبناء ومتابعتهم لابد وأن يكون التعليم سمة أساسية وسياسة دائمة يحصل بها الكبار على ما يمكنهم من التواصل مع "الأجيال الرقمية"، بكافة طرق التعلم والتعليم الممكنة وبما يجعلهم على صلة بالواقع الجديد المتغير ومن ثم يؤدي بهم إلى عبور الفجوة التعليمية التي كانت تحول بينهم وبين المشاركة الإيجابية في مجتمعهم وحصولهم على فرص للعمل والتنمية الذاتية والاستمتاع بالحياة.

### نحو ثقافة تعلم متناغمة مع العصر:

حين يفكر الناس في التعليم فعادة ما يفكرون في المدرسة، وحين يفكرون في المدرسة فعادة ما يقفز المعلم إلى ذهنهم، وإذا تحدثوا عن المعلم فالمناهج والدروس الخصوصية تقفز إلى صدارة الحوار، ومع هذا فهذه الأوراق تحاول

التعامل مع الارتباك الذي يبدو عليه المشهد التعليمي في مصر ويعاد التفكير بشأنه من خلال معاودة طرح السؤال: هل المدرسة في مصر لا تزال لها نفس الضرورة بصورتها النظامية التي سادت وانتقلت إلى معظم دول العالم منذ القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا، أي في زمان ما سُمي الثورة الصناعية؟ بما تطلبه من بنية تعليمية كانت لها ضرورتها الاقتصادية من حيث الإعداد والإمداد بالمهارات والمتخصصين وظهيرها الثقافي والعلمي والفلسفي كما سبقت الإشارة.

ويرى البعض<sup>18</sup> أنه بمراجعة آراء جون ديوي وثورنديك وغيرهما من فلاسفة التعليم فسوف يتضح أن ما انتهى إليه ثورنديك وفقاً لمدرسته السلوكية من قوانين تعلم كان الأقوى تأثيراً في سير التعليم في المدارس لملائمة نتائجه لمتطلبات مجتمع الصناعة في ذلك الوقت حتى نجحت المدارس في أن تخرج قوة العمل اللازمة لإدارة الحياة والإمداد بالمطلوب من المهنيين والمتخصصين والفنيين والعمال المهرة والقادرين على الإنتاج والحفاظ على النظام والالتزام بالنظم الإنتاجية المفروضة والتي تسمح بها الإدارة العلمية.

ويمكن القول بناء على تلك النظريات العلمية إن عملية التعليم تشبه ما يدور في المصانع من كونها مدخلات تقع عليها بعض العمليات حتى تخرج إلى سوق العمل قادرة على تلبية احتياجاته، هذه الصورة أخذت في التضاؤل في أماكن كثيرة من العالم منذ سبعينيات القرن الماضي حيث طُرح السؤال: هل انتهى دور المدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية؟ بل إن هناك في الغرب الصناعي المقبل على تغييرات لم تكن نراها أو حتى نتوقعها في وطننا لابتعاد شقة التقدم عن خيال كثير منا ولهذا كان من المدهش للبعض أن يجد كتابات تتحدث عن "موت المدرسة" أو نهايتها أو "مجتمع بلا مدارس" أو "مدارس بلا جدران" أو "تعليم بلا مدارس"<sup>19</sup> إلا أن هذه الموجة لم تستمر وعادت مؤسسات التعليم لتفرض نفسها حيث أصبح الهدف من التعليم هو إعداد المواطن، فالمواطنة والتربية على مبادئها ضرورة لكل المجتمعات في زمان العولمة، هذا ولم يعد الحوار يطرح من أجل القول بأن المدرسة ضرورية أم لا، ولكن لتأكيد على أهمية التعلم والتعليم للجميع واستمراره على امتداد العمر.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تقريباً تراجع البنك الدولي عن نصيحته للدول المتطلعة للتقدم إلى الاهتمام بالتعليم الفني حيث رأى أن وصف التعليم الفني هذا للدول النامية باعتباره وصفاً سحرية انتهى زمانها، وأن المطلوب لمجتمع المعرفة الأخذ في النمو هو التعليم الجامعي والبحث العلمي لملاحقة متطلبات العصر ومن ثم الاهتمام بالتعليم العام قبله<sup>20</sup>.

وبناء على كل ما ذكر طرحت الأسئلة وما زالت تُطرح وخاصة في البلاد المتطلعة للتقدم والتي شهدت تراجعاً في الطلب من سوق العمل على المتعلمين بها، كما شهدت تحولات في نوعية المؤهلين المطلوبين للعمل وارتفاع في نسبة

البطالة حتى بات السؤال المحير في أي اتجاه يمكن أن يتجه التعليم؟ ولا تزال تطرح الأسئلة حول المؤسسة التعليمية بما يميزها من بنية ونظام محدد ومقررات دراسية ودور واضح للمعلم وامتحانات وشهادات محددة للمستوى والتخصص كما كانت في عصر الصناعة أم أن المؤسسة التعليمية بكل مكوناتها، من حيث بنيتها ومحتواها العلمي والمادي أي من تجهيزات وغيرها لا بد أن تواجه المتطلبات الجديدة المفروضة على المتعلمين صغاراً وكباراً في مجتمع المعرفة؟ وكيف يمكن أن يخرجوا من دائرة أن يتعلموا فيها ما يمكن أن يعرفوه ويمتحنوا فيه إلى دائرة ما يمكن أن يتعلموه ويعرفوه ليوافقوا به متطلبات العالم الواقعي المحيط بهم وتلبية متطلباتهم الشخصية أيضاً؟ وهذه فكرة تضع أمامنا المزيد من الضغوط والتحديات حول البحث عن "بيئة تعلم جديدة"<sup>21</sup>. وأيضاً أهداف مختلفة للتعليم تتلاءم مع احتياجات الإنسان ومتطلبات الواقع المتغير (0

غير أن الأمر لا يقتصر على هذا أيضاً؛ ذلك أن البيئة المحيطة بالإنسان في أي مجتمع على تعدد وتنوع درجة تقدمه تتزايد فيها مصادر المعرفة وبما يجعل من المؤسسة التعليمية تجاهد لتتصد أمام الثورة الرقمية التي تنتشر حولها وتقدم المعارف في أشكال جذابة في أي وقت وأي مكان ولأي إنسان وطبقاً لأغراضه التعليمية أو العملية أو الشخصية، فالإنسان أصبح محاطاً بالأجهزة والشبكات والمصادر المتنوعة التي من السهل الوصول إليها ومن الممكن التعامل معها والتي توفر له ولغيره المعرفة الجديدة والمتجددة والتي قد تُقدم له أيضاً على هيئة ألعاب ومسلسلات وقصص وأفلام، وبطريقة شائقة جذابة تمنحه فرصة للحصول على كثير من المعارف التي تضيف إليه ويستفيد منها أيضاً تُسليه وتشغل وقت فراغه.

فالتحدي الذي فرضته التغيرات الحادثة والتي تتمثل في كميات المعلومات المتاحة والدخول السهل للشبكات الاجتماعية وغيرها كل هذا أضعف من الروابط بين المدرسة والحصول على المعارف الجديدة أو التعلم على إطلاقه كما عدل من السيناريو التقليدي للعلاقة بين المعلم والتلميذ؛ إذ أصبحت عملية التدريس أكثر تعاونية وأصبح المعلم متعلماً أيضاً، كما غيّر من محتوى ما يتعلمه التلاميذ في المدرسة، فأصبح يتحدد المحتوى في فئات (مادية، محلية، اجتماعية، تكنولوجية، والتدريس وأصوله)<sup>22</sup>.

ونكرر هنا أن الإشارة إلى التاريخ دائماً إنما تأتي من أجل توضيح المستقبل ومحاوله فك شفرته المرتبطة بالتعليم والمدرسة والنظام التعليمي برمته، ذلك أن التعليم نظام مستقبلي في مجمله ويحمل في طياته أيضاً الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها مستقبلاً. ومن المؤكد أن للمؤسسة التعليمية، وكما كانت دوماً وظيفة اجتماعية فهي تعد للمجتمع الذي تربي له وتقدم له ومن أجله القيم وملامح الثقافة التي تميزه والتي تطبعه بطابع مجتمعه بالإضافة إلى أهمية تربيته على المواطنة.

ومن المعروف أن الأسرة تسهم في عملية التنشئة الاجتماعية؛ حيث تتولى إعداد طفل اليوم وإنسان الغد إلا أن هذا يعني من وجهة النظر هنا أن البعد الاجتماعي والمجتمعي المرتبط بالقيم والثقافة والهوية يعد من الأبعاد التي لا بد أن يوضع في الاعتبار حين نتحدث عن المدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية أوجدها المجتمع من أجل الحفاظ على المجتمع نفسه وتحقيق تكامله وارتباطه وتفاعل أفراده بعضهم مع بعض واستمرار المجتمع أيضاً بثقافته المميزة، فالتعليم والحالة هذه ليس حالة فردية أو مطلباً شخصياً لما يعود به من فوائد على صاحبه كما قد يذهب بعض غلاة الليبرالية وما يميز نظامها الرأسمالي من فردية<sup>23</sup>، ولكنه ولا يزال - دون أن يظهر له بديل منافس - نظام له ملامحه المرتبطة بالتطور التاريخي للمجتمع، نظام ليس له بديل يقبله الجميع أو حتى الأغلبية وإن قدموا تعديلات ووجهات نظر على أطرافه فهو نظام إنساني مجتمعي له هدف وطني مستقبلي، وهو نظام يرتبط أيضاً بالعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وخاصة في المجتمعات المتطلعة للتقدم والتي تسعى إلى إرساء دعائم الديمقراطية بأبعادها السياسية والاجتماعية.

وبعبارة أخرى، إن المدرسة ومن خلال نظام التعليم، عليها أن تهتم بتسهيل تحقق التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني، وهذا يعني مرة أخرى أن نظام التعليم كان في الدول الصناعية أساساً جزءاً متكاملًا من نظام الإنتاج، وأسهم هذا في إحداث حالة من الاستقرار النسبي في تهيئة التصنيف لقوة العمل؛ حيث أصبح التقدم والزيادة في الإنتاج مقترناً بالتوسع في التعليم وأيضاً رفع مستواه من حيث الجودة للصمود أمام المنافسة العالمية.

والآن وفي زمان ماتزال العولمة فيه قائمه وحيث يدخل العالم كله في سياق تنافسي وتبرز القوائم العالمية المختلفة والتي تضع المعايير المتنوعة لتحديد أفضل جامعات العالم وموقعها في سلم التميز، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل وبصورة قاطعة على أن التنافس في مجال التعليم والتعليم الجامعي خاصة، واعتبار الجامعات، مع كونها مؤسسات تعليمية إنسانية عالمية، فإنها أيضاً من مجالات التميز وساحة من ساحات التجارة العالمية في العلم والمعرفة. وتعمل الجامعات العربية على اجتذاب الطلاب من أركان العالم كافة إليها كطلاب علم وأعضاء فرق بحثية ثم اجتذاب أفضلهم للبقاء في تلك الجامعات، وبصورة تكاد أن تكون أكبر سرقة أو أشدها إضراراً بالدول النامية، فسرقه العقول ولا نقول هجرتها تعد الآن سمة من سمات الدول المتقدمة في التعليم الجامعي، فالعمل في هذه الجامعات والبقاء فيها يُتيح للباحث بيئة تعلم تسمح له بإجراء بحوث تمكنه من استكمال تميزه الأكاديمي، والتي قد تؤدي به إلى جائزة نوبل في العلوم وغير هذا والتي لم يحصل عليها حتى الآن إلا من يعملون في فرق بحثية بالجامعات الشهيرة في العالم.

فإذا كانت الدول الكبرى تعود لتحاكم تعليمها وتنقده في محاولة لإصلاحه قدر الطاقة ليتلاءم مع متغيرات العصر ومتطلباته فإنها أيضاً لا تزال قادرة على اجتذاب أفضل العقول البحثية من الدول الأقل حظاً في النمو والأقل قدرة على توفير بيئات بحثية مميزة لأبنائها وأيضاً ليس من السهل عليها توفير سبل العيش التي تجابه بها المغريبات الحياتية أو المعيشية التي تقدمها الجامعات العريقة ذات السمعة العالمية<sup>24</sup>.

### ثورة من أجل التعلم<sup>25</sup>:

كل ما سبق يقودنا إلى الاعتراف بصعوبة الموقف الذي يواجهه نظام التعليم في أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه فكل هذه الثورات المشار إليها أُلقت بظلالها على نظام التعليم مثله مثل نظم مجتمعية أخرى ولذا تظهر الحاجة ماسة إلى إعادة النظر ومحاولة البحث عن كيفية تقديم مقترحات وحلول في إطار المحاولات الدائمة لتطوير التعليم ليكون أكثر قدرة على تمكين الإنسان والمجتمع من تلبية احتياجات الزمان والمكان.

إن الإصرار على السياسات القديمة أو محاولة تحسينها من وجهة نظر المختصين دون الاهتمام بالتحويلات المجتمعية المحلية والعالمية الهائلة أو التغيرات الكاسحة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما تحتاج إليه البنية التحتية في المجتمع لمواجهة النمو التكنولوجي الرقمي الهائل والزيادة في الشبكات وتعدد الوظائف التي تقوم بها هذه الأجهزة على تنوعها، والتي تتطلب دراسات لا محدودة حول الاحتياجات اللامحدودة أيضاً للبشر، والمتجددة مع ضرورة توافر المصادر اللامحدودة من رؤوس الأموال والاستثمارات.

يبقى والحالة هذه القول بأن نوعية التعلم الدائرة الآن في المجتمع والمعتمدة على الجهود الذاتية والرغبة الإنسانية للمعرفة والاكتشاف تفوق تصورات كثير من الباحثين في مجالات التعلم ونظرياته بصورة تدفع إلى القول إنه حتى الآن لا تزال كثير من النظريات والتفسيرات قاصرة عن تفسير الاختلالات واقتراح الحلول للمشكلات في مصر على سبيل المثال وهذا بدوره يتطلب ثورة في التعلم والتعليم ولكن أيضاً لا بد أن يواكبها ثورة في مناهج البحث التربوي والعلوم الاجتماعية والإنسانية<sup>26</sup>.

إن التوقف أمام احتياجات الإنسان المصري ودراسة المطلوب له ومنه أهم كثيراً من الجري خلف ما تقذفه لنا وتشدنا إليه نتائج الدراسات التي تقدمها المؤتمرات والمنظمات العالمية التي تخاطب اهتمامات واحتياجات أخرى أو تضع تصورات لاحتياجات عامة مفترضة قد لا يكون لها ظل في الواقع، أو أنها تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع في الدول النامية لأغراض لم تعد خفية.

إن اليوم الذي سنخرج فيه من عباءة الوصاية الفكرية أو التعليمية للعديد من منظمات الأمم المتحدة التعليمية وغيرها سوف يعد مؤشراً على بداية الإفاقة من كابوس الهيمنة الرأسمالية بأفكارها المرتبطة بالليبرالية الجديدة ونظرتها إلى مستعمراتها السابقة والتي لا ترجو لها أو منها سوى أن تكون سوقاً لما تصدره إليها، وساحة لإنتاج رأسمالها المادي من منتجات زراعية أو طاقة، ولينتنا نعود لنقرأ أهداف مؤتمرات اليونسكو مثل مؤتمر جومتان (1990) ومؤتمر داكار (2000) 27، ونقارنها بمتطلبات مجتمع المعرفة والثورات المتتالية الناجمة في مجال العلم والتعلم وثورة التكنولوجيا والاتصالات فنحن حتى الآن نسير ببطء نحو تحقيقها، رغم قصورها عما يسعى إليه العالم.

إن الدعوة إلى ثورة في مجال التعلم والتعليم مدى الحياة هي محاولة للفت الأنظار إلى أن ما نشاهده الآن من تحولات في هذا المجال عبارة عن ثورة تعليمية ثقافية عالمية لا نستطيع الفكك منها: إلا أنه ولا بد أن تكون لها ملامحها المحلية الوطنية، فمهما كان الرأي فإن الهدف الأسمى للتعليم حالياً وخاصة النظامي منه لا بد أن يكون الإعداد للمواطنة في الزمان الرقمي.

ما ذكر سابقاً محاولة لقراءة الموقف من منظور تعليمي يختلف عن المنظور المكرر والمعاد والذي لا يكف عن الشكوى وتوجيه الاتهامات إلى التعليم والمعلمين ونظام التعليم ونظام التقويم؛ حيث قيل بأن التعليم في مصر لا يُقدم إلا من أجل تلقين المعلومات والنجاح في الامتحانات، ومع هذا فإن الآثار الجانبية لهذا التعليم اتضحت تماماً فيما تجلى من مهارات أساسية جديدة اكتسبها هذا الجيل تختلف تماماً عما يمتلكه جيل الآباء وظهر من بيننا من يعترف أنه حين تقابله مشكلة في استخدام جهاز الكمبيوتر فإن الصغار هم الذين يبادرون بحلها، وبعد أن كان من الأمور التقليدية أن يعلم الكبار الصغار تحولت الحالة وأصبح الصغار يمدون يد العون ليعلموا الكبار، وهذا كله نتيجة لما أتاحتها التكنولوجيا الرقمية، وأيضاً قدرة الشباب على اكتساب المعرفة والإفادة من الجديد في المجال التكنولوجي وفي المجالات كافة التي تصلح لذلك بصورة مستقلة عن أي مؤسسة.

لقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية أن المجتمع المصري ككل أخذ في التحول لأن يكون ساحة مفتوحة يتعلم فيها الجميع من الجميع ويتبادل فيها الجميع المهارات التي تثري حياتهم، ومن منا لم يقرأ ذلك الإعلان "المحمول في يد الجميع" ويعرف أيضاً أن عدد الهواتف المحمولة في مصر أصبح يفوق عدد السكان، ومن هنا لم يعد هناك حاجة إلى إقناع الذين لا يقرأون ولا يكتبون بالالتحاق بالفصول التي ماتزال تسمى بفصول محو الأمية كما هو شائع، وإنما يلقي هذا الأمر على المسؤولين ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية اللازمة والتجهيزات الضرورية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع بيانات تعلم مختلفة تسمح لهم بتلبية متطلباتهم التعليمية، وبما يؤدي إلى المساواة الرقمية بين الجميع ومن أجل الجميع .



ولعل الاهتمام هنا وكما تكرر كثيراً يبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة وللآباء معاً وفي هذا تفصيلات كثيرة إلا أن هذا ينقلنا إلى..

### المدرسة بوصفها بيئة تعلم متجددة:

سبقت الإشارة إلى أهمية استمرار المدرسة بيئة أساسية للتعلم وضرورتها، ولكن ما مواصفات هذه البيئة في مجتمع متغير ولأغراض متزايدة؟ لقد انتهت بحوث من سبقونا في هذا المجال إلى أنه لا بد أن تمتاز هذه المدرسة بما يأتي<sup>28</sup>:

- بيئة خضراء.
- طاقة نظيفة.
- توافر شروط الأمن والسلامة.
- إتاحة الاتصال الاجتماعي.
- الرفاهية.
- العالمية.
- الكفاءة.
- المتعة.

إن مفهوم بيئة التعلم سوف يصبح وبصورة متزايدة له أهميته، نظراً لأن المدارس في المستقبل سوف تصبح مراكز للتعلم مدى الحياة وبيئة التعلم أيضاً مصطلح يستخدم وبصورة غير محددة في الحوار التعليمي لانبثاق استخدام تكنولوجيا المعلومات لأن المدرسة في المستقبل سوف تصبح بيئة تعلم تدعم مستخدميها. وهي بيئة تتسم بأن حيزها المادي له مواصفات هي:

- المرونة.
- قابل للتعدلات.
- دائم.
- يدعم عملية التعليم والتعلم للجميع.

وبذلك فهو حيز يدعم البرامج التعليمية متعددة الأغراض وكذلك التعليم والتعلم وهذا يتضمن التكنولوجيا المستخدمة في هذا الزمان التي تحقق أقصى استخدام ممكن للمدرسة والاستثمار لما أنفق فيها وأن تكون والحالة هذه منسجمة مع البيئة المحيطة وتشجع المشاركة الاجتماعية وتقدم بيئة صحية مريحة تضمن الأمن والسلامة وتثير رغبة من يتعلمون فيها لمزيد من التعلم.

وأول مطلب من مطالب بيئة التعلم هذه أن تكون هناك إمكانية للوصول إلى التسهيلات التي تساعد في استخدام شبكات الإنترنت ومن أهم هذه التسهيلات هو توفر بنية تحتية من شبكة طاقة قوية وخطوط إنترنت وأيضاً المستلزمات الضرورية اليومية من أوراق وأحبار وغير هذا، بالإضافة إلى فنيين قادرين على الصيانة الدورية.

وفي أضيق الحدود فإن الحيز المادي لبيئة التعلم المدرسية هو أنها " فصل تقليدي" ولكن المفهوم الأوسع هو أنها تسمح بتقديم النظام الرسمي وغير الرسمي للتعلم والذي أصبح يأخذ مكاناً بداخلها.

سوف نضع في الاعتبار أن ما أشرنا إليه سابقاً يؤدي إلى وجود حيز مادي لبيئة تعلم مدرسية تتكون من عناصر أساسية هي (محتوى التعلم – البعد الاجتماعي- الفرد المتعلم- التدريس النظامي- عملية التعليم والتعلم غير النظامي المستمر) وكل هذه العناصر تحتاج وبصورة أساسية إصلاح إدارة المدرسة وتجديد ثقافتها<sup>29</sup>.

إن ما نود قوله هنا هو أن دور المدرسة بوصفها بيئة تعلم جديدة قد تغير إلى أن تجتذب المعلومات من الخارج بسهولة إلى داخلها عبر شبكة الإنترنت وأن تحتوي هؤلاء الطلاب الذي يبتغون التعلم غير النظامي خارج أسوارها لتعيدهم مرة أخرى إليها بعد أن تهيئ لهم البيئة التعليمية التي تمزج بين ما يحصلون عليه من تعليم نظامي وما يحصلون عليه من تعلم غير نظامي لتصبح بيئة تعلم متكاملة تفي بمتطلبات هؤلاء الطلاب الرقمية بجانب ما تقدمه لهم من معارف ومهارات أساسية وعلاقات اجتماعية إنسانية وقيم وغيرها مما هو معروف عن دورها التقليدي.

### هذا بالنسبة لبيئة المدرسة وبقي أن نقول ما سبق وأشار إليه تابسكوت<sup>30</sup>:

" لقد نضج جيل الإنترنت ومع التحاقهم بالجامعات وبدء توليهم الوظائف يبدأ أبناء جيل الإنترنت في استخدام أدوات رقمية رائعة تمنح الأشخاص القوة التي كانت في الماضي حكراً على رموز السلطة مما يتيح لهم تحقيق ما لم يحلم به جيل الآباء... أظن أن بوسعنا من خلال الإصغاء إلى هذا الجيل أن نتخيل ونستحدث النماذج المؤسسية الجديدة المطلوبة في القرن الحادي والعشرين."

هذا المشهد العالمي والمحلي بما يتضمنه من ثورات متراكمة ومستمرة شديدة وسريعة التغير يعيد تشكيل خريطة التعليم والتعلم ويعيد تشكيل الفكر والفهم وهي أرقى عملية إنسانية ذلك لما ينتج عنها من صياغة العقل وتكوينه والشخصية وبالتالي فإن ما يطرح وما طرح من قبل حول اكتشاف ما يرتبط بهذه العملية ودراسته، إنما هو بحاجة إلى ثورة أيضاً في المناهج وطرق التفكير وأدوات البحث وأساليبه، وذلك هو ما وراء القصد من هذا الكتاب الذي يلقي بحجر في المياه الراكدة في بحيرة التربية لعله يجد صدى لدى الباحثين والمهتمين للانضمام إلى طرح التغيير والإسهام فيه.

ولعل الجامعة في هذا السياق تبرز لتظهر أهميتها البالغة بوصفها المؤسسة التي تنتج المعرفة الجديدة والمتجددة وتنشرها عن طريق نقلها إلى الأجيال المختلفة كما أنها تسعى جاهدة للخروج إلى المجتمع الواسع من حولها لكي تقدم

الخدمات التي تجيدها ولا تستطيع مؤسسة أخرى حتى الآن ومنذ نشأة الجامعة في القرن الحادي عشر والثاني عشر أن تقدمها، فالجامعات توصف في زماننا هذا أو أنها أصبحت جامعات بحثية في أغلبها لاعتمادها على البحث والذي يقوم بالبحث فيها هم من درسوا ويدرسون فيها، وبالتالي تأخذ الجامعة في فتح أبوابها أكثر فأكثر لتتسع لأعداد أكثر وأكثر من أبناء المجتمع المحلي الذي توجد فيه والذي هو جزء من كونها جامعة.

وقد يكون من المفيد هنا أن نؤكد دور الجامعة البحثي الذي يعني تجديد المعرفة والإضافة إليها وهو ما تحتاجه مجتمعات المعرفة المعاصرة.

وهنا يمكن القول إن الجامعة تزداد أهميتها بالتأكيد ودورها المميز في البحث العلمي فهي وبحق مجتمع العلماء والباحثين والمعلمين والمنتجة لمجتمعها وللإنسانية جمعاء المعرفة الجديدة والمتجددة والتي لا تحدث إلا في إطار من الأخلاق الأكاديمية الرفيعة، ولذا فاليقين يزداد بأن الجامعة ليست هي مصنع المعرفة ولا مصنع الباحثين عن المعرفة وإنما أيضا الحصن القوي لتحقيق مجتمع الحكمة والحفاظ عليه.

ولم يتوقف الأمر عند التوسع في التعليم الجامعي بل المشاهدة العالمية تؤكد أن هناك ثورة سريعة في تأثيرها معروفة للجميع ولم تتوقف عند ثورة المعرفة بل اتسعت لتصبح ثورة التشاركية في المعرفة<sup>31</sup> نفسها كما سبقت الإشارة؛ ذلك لأن ما جاءت به الشبكة العنكبوتية بالإضافة إلى كل الأدوات المستخدمة في مجال نقل المعلومات مهما كانت المسافات ليلا أم نهارا إلى كافة أقطار الأرض قد أحدثت هذه الثورة الفعلية التي ضربت جنبات الكرة الأرضية التي جعلت من المعرفة والبيانات والمعلومات مواد تشاركية للجميع أبرز ملامحها ان التشاركية فيها تشاركية إلكترونية، ولذا تتطلب أدوات ومهارات أو كفايات أساسية كالقراءة والكتابة والحساب واستخدام التكنولوجيا الرقمية التي لا بد أن يمتلكها الإنسان الذي يستفيد منها ويستمر في التعامل معها.

إن التفكير في هذا الشأن يجعل المهتم به يشعر بالرغبة الجارفة في أن يبحث في مجال التعليم والتعلم والبحث العلمي فهذا الحقل حقل المعرفة يحمل الخير للإنسان والإنسانية كلها كما نتمنى، قد يكون هناك من يمكنه القول بأن هذا منظور مثالي بحث ذلك؛ لأن العلم سلاح ذو حدين، والحق ما أحوجنا إلى أن ندعو ونعمل من أجل رفاهية البشر وليس من أجل فناء البشرية. وهذه الثورة التشاركية للمعرفة تفرض على المشاركين في إنتاجها والإفادة منها، الالتزام بضوابط وقواعد وقيم لا ينبغي الخروج عنها حيث اجتمع المجتمع الأكاديمي تحديدا على التمسك بها وتعرض من يخرج عليها لعقوبات صارمة؛ إذا تعد سمعة الجامعة مرتبطة بالنزاهة الأكاديمية لأساتذتها، وباحثيها، وطلابها فالمسئولية تفرض عليهم التمسك بالقيم الأخلاقية والأكاديمية التي تؤكد حرصهم بألا يحصل الطالب

على درجته العلمية بأي ثمن، أو بأي طريقة متى استطاعوا ذلك، ومرة أخرى نؤكد أن هذا يرتبط بقيمة أساسية من القيم التي تميز الجامعة، وجماعة البحث فيها على الخصوص، ألا وهي المعروفة بالنزاهة الأكاديمية، وهذه النزاهة الأكاديمية أصبحت من الأمور التي تشغل بال المؤسسات الجامعية في دول العالم، وتندور حولها- بالتالي- كثير من البحوث والدراسات في محاولة لاستكشاف أبعادها، ووسائل وأساليب الخروج عليها بعد أن شاعت، وذاعت نتيجة لاستخدام التكنولوجيا بتسهيلات الخارقة<sup>32</sup>.

ما يمكن قوله هنا هو أن المجتمعات تحولت، وانتهى زمان المجتمع الزراعي، وكذلك المجتمع الصناعي، وما كان يميزه من الإنتاج الكثيف، حيث لم يعد الإنتاج يتبع ما يطلق عليه "مقاس واحد يناسب الجميع" أو بلغة أصحابه "One Size Fits All" جماعة، أو فرد، أو متطلباته الأنية، كما قيل أيضاً انتقل هذا من الإنتاج الفضفاض المناسب للجميع، أي وبلغة أصحابه أيضاً من: "Just In Time" إلى "Just In Case" أي تخصيص الإنتاج وفقاً لمتطلبات كل مستهلك وحالته؛ معنى هذا أن التغيرات الكاسحة من حولنا، أو نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية، وثورة الاتصالات تجعل من مفاهيم الزمان والمكان مفاهيم لها تطبيقات أخرى، وبالتالي مطالب أخرى من الإنسان، وإعادة النظر في صفقه بالمهارات الجديدة المطلوبة والتي تتلاءم مع الزمان الرقمي المعاصر. وكانت الاستجابة في مجال التعليم هو إعادة تأكيد مفهوم أساسي ألا وهو أن الإنسان عليه أن يظل متعلماً: "من المهد إلى اللحد".

### أهداف التعلم المقترحة للقرن الحادي والعشرين:

إن من يتأمل الكتابات المختلفة حول أهداف التعلم سواء أكانت صادرة عن الاتحاد الأوروبي أم المؤسسات العلمية الأمريكية على تنوعها يجد أن الحديث عن ثورة التعلم وما يترتب عليها من الحاجة إلى طرق بحث أو مناهج متنوعة للتعامل مع متغيرات الزمان السريعة وما يترتب عليها من متطلبات في مجال التعلم والتعليم مدى الحياة هو حديث لم ينشأ من فراغ؛ حيث تقدم هذه الكتابات قوائم متعددة بالكفايات أو المهارات المطلوبة للقرن الحادي والعشرين (تستخدم الكلمتان بصورة تبادلية في الإنتاج العلمي الصادر في هذا المجال في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، والتي تشكل على تنوعها أهدافاً للتعلم مدى الحياة هذه المهارات وإن كان يمكن تلخيصها وطرحها هنا على النحو الآتي<sup>33</sup>:

- التصنيف الأشهر أو الأقدم في هذا المجال هو ما قدمه بلوم والذي اهتم بالمعرفة - الفهم - التطبيق - التحليل - التركيب - التقويم.
- بينما تعرض مجموعات من المفكرين والمدارس الفكرية المختلفة وكذلك الشبكات والمنظمات التعليمية، وصناع السياسات التعليمية مجموعات متنوعة من المهارات يمكن اختصارها في:

التفكير الناقد، وحل المشكلات، والاتصال الفعال، والتعاون، ومهارات العمل في فريق، والابتكار، والتفكير الإبداعي، والمبادرة والمخاطرة، والنزاهة، واتخاذ القرار الأخلاقي، والقيادة، والإدارة الذاتية، والإعداد للمهنة، والمواطنة، والقراءة الرقمية. هذا بالإضافة إلى ما أورده الاتحاد الأوروبي فيما يلي من كفايات أساسية<sup>34</sup>:

- الاتصال بلغة الأم.
- الاتصال بلغة أجنبية.
- الرياضيات.
- العلوم والتكنولوجيا.
- تكنولوجيا المعلومات الرقمية.
- تعلم كيفية التعلم.
- التعامل مع الآخرين والتفاوض.
- اتخاذ القرار وحل المشكلات.
- الفنون والآداب والثقافة.

وما زلنا نقبض على حلم بأن تكون لمجتمعنا قوائمنا المحددة لأهداف التعلم بناءً على اجتهاداتنا في مجال البحث التربوي، ذلك أن الحديث الدائر عالمياً حول مهارات القرن الحادي والعشرين أو كفاياته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهارات الرقمية التي يمكن أن تختلف بشكل أو بآخر عن مهارات الكلمة المكتوبة أو المطبوعة فهذه المهارات التي تواضعت عليها كثير من الجامعات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثورة الرقمية وما أدت إليه من التشاركية في المعرفة وأيضاً تنافسية في إطار ما تؤكد العولمة وتدفع إليه من رؤية للمواطن العالمي ومن المؤكد أن التداخلات المنبثقة من الاجتهادات حول هذه الكفايات توضح التنوع في الاجتهادات إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمهارات الحياة والعمل والثقافة والأخلاقيات والاتصال والعمل في جماعة والتفكير الناقد وحل المشكلات والذكاء الوجداني والإبداع مما لاداعي لتكراره ولكن يؤكد على أن الإنسان سيظل هو محور البحث التربوي والتعليم له هو الهدف الاسمي وهذا الإنسان الذي يتعلم هو نفسه صانع التقدم<sup>35</sup>، والحافظ لأمن الوطن وأمن الوطن إنما يكون من أجله.

#### المراجع التي تم الاسترشاد بها:

1. Friedman. T.( 2005).The World is Flat: A brief History of the Twenty- First Century, Farrar, Straus and Giroux,
2. Chichilnisky. G.( September 1996) The knowledge revolution, journal of international trade and economic development,

3. Serageldin, I.( October 2013.)Tomorrow's Universities and the Seven Pillars of the Knowledge Revolution, Cadmus Journal Vol.2, Issue1-
4. 1. Lowndes, G.A.N. ( January, 1937) ,The silent social revolution: an account of the expansion of public education in England and Wales 1895-1935, Oxford University Press.
5. Rich,M. (2010) The Role Of School In Contemporary Society, Twelve Lessons Worth Teaching And Learning Today And Tomorrow, Integral Education, Center.  
لمزيد من التفاصيل حول ثورة التعلم راجع العديد من الموضوعات على الموقع التالي:  
<http://www.thelearningweb.net/page011.html>
6. Drucker, P. (1950) The New Society: The Anatomy of Industrial Order, New York: Harper & Brothers. & "The Age of Social Transformation", Available at:  
<http://www.theatlantic.com/past/docs/issues/95dec/chilearn/drucker>
7. Smith, L. (1965) Government of Education, Penguin Books, p.24.
8. Toffler. A. ( 1970) Future Shock, Bantam Books.  
وللكتاب ترجمة عربية:  
ألفين توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، ترجمة: محمد علي ناصيف  
(1990)، نهضة مصر، القاهرة.
9. Tapscott, D. (2009) **Grown Up Digital: How The Net Generation Is Changing Your World**, Mc Graw Hill, New Yourk,
10. Rostow, W.(1960) **Stages Of Economic Growth**, Cambridge University Press,.
11. Plato (1955) **the Republic**, Translated By, H.O.P.Lee, Penguin Books,.; & Crossman, R.H.S. (1971) **Plato Today**, London, Unwin Books.
12. Dewey, J. (1916) **Democracy And Education**, Mac Millan ,New York .
13. Dewey, J. (1900) the School and Society, Revised Edition, the University Of Chicago Press, Illions.
14. Buzan, B. (1983) People, states and fear: The national security problem in international relations, University of North Carolina Press.
15. Carlos, L. **National Security Strategy: Strategy, Globalization and Liberalism**, available at:  
<https://www.revistamilitar.pt/artigo/806>

16. Nye, J. (2004) **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, Public Affairs, New Edition,
17. Nye, J. (2011) **the future of power**, public affairs, New York,
18. Pallaver M. (October 2011) **Power and Its Forms: Hard, Soft, Smart**, A Thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Master of Philosophy, London.
19. Kerchner, C. (April, 2011) **A new Culture of Learning: John Dewey Meets The internet**,
20. Tomlinson, S., Lee, E. (Sep.1997) **Thorndike And John Dewey on The Science of Education**, Oxford Review of Education, Vol. 23, No.3 Pp365-383, Retrived 14-4-2014.
21. Turchenko, V. (1976) **The Scientific And Technological Revolution And The Revolution In Education**, Translated From Russian By Kristian And John Bushnell, Soviet Union.
22. Illich, I. (1973) **Deschooling Society**, Harmonds Worth, Penguin, & Reamer, E. **School Is Dead** (1970) An Essay On Alternatives In Education, Penguin Books Education Specils.
23. Holt, J. (1976) **Instead Of Education, Ways to Help People Do Things Better**, Penguin Books,.
24. Lister, I. (1974) **Deschooling a reader** Cambridge University Press.
25. Buckman, P., and Others (1973) **Education without Schools**, Souvenir Press, London.; & 1999 تقرير البنك الدولي.
26. Kuuskorpi, M., And Others (2011) **The Future Of The Physical Learning Environment: School Facilities That Support The User**, OECD.
27. Tapscott, D. (2009) **Grown Up Digital: How The Net Generation Is Changing Your World**, Mc Graw Hill, New Yourk.
28. Hill, D. (2010). Class, Capital, and Education in this Neoliberal and Neoconservative Period, available at: [https://www.academia.edu/839937/Class\\_capital\\_and\\_education\\_in\\_this\\_neoliberal\\_neoconservative\\_period](https://www.academia.edu/839937/Class_capital_and_education_in_this_neoliberal_neoconservative_period) راجع الوثائق المختلفة & للاتحاد الأوروبي/ بروكسل حول برنامج 2020 لإصلاح الجامعات. راجع على سبيل المثال & <http://www.thelearningweb.net/page011.html>. بعض مواقف العلوم الإنسانية الأخرى مثل علم السياسة من مناهج البحث الكيفي وكيفية استخدامه وتطبيق معاييره.



29. Moravcsic. A.( 2014)**Transparency: The Revolution in Qualitative Research**, American Political Science Association, .30 المؤتمر العالمي حول التربية للجميع (5-9 مارس، 1990) جومنتين (تيلاند). & المنتدى العالمي للتربية (أبريل 2000)، داکار (السنغال).
31. Kuuskorpi, M., and Others (2011) **the Future of the Physical Learning Environment: School Facilities That Support TheUser**, Op.cit.
32. Rieh, S., and Others,(2011) **User Participation: Anew Approach to School Design in Korea**, available at: [https://www.researchgate.net/publication/254439506 User Parti cipation A New Approach to School Design in Korea](https://www.researchgate.net/publication/254439506_User_Participation_A_New_Approach_to_School_Design_in_Korea) & Tapscott, D. (2009) **Grown Up Digital: How The Net Generation Is Changing Your World**, Op.cit.
33. Norris, Donald M. (September/Octobe,2003) **A Revolution in Knowledge Sharing**, Educause review , v38 n5 p14-26. Available at: <https://eric.ed.gov/?id=EJ678898> & Papp R., Wertz & M.(2009) **To pass AT Any Cost: Addressing Academic Integrity Violations**, available at: [https://www.researchgate.net/publication/237232669\\_To\\_Pass\\_A t\\_Any\\_Cost\\_Addressng\\_Academic\\_Integrity\\_Violations](https://www.researchgate.net/publication/237232669_To_Pass_At_Any_Cost_Addressng_Academic_Integrity_Violations)
34. OCED (12<sup>th</sup>, -14<sup>th</sup> “Feb 2003) **Shooling Life Long Learning and the Future**, OCED Forum on Shooling for Tomorrow, Future Scope, Poitiers/ France, Document no.5, Available at: <http://www.OECD.org/data/OECD.&> Commission of The European Communities (30/10/2000) **Memorandum on Lifelong Learning**, Brussels, Available At: <http://www. bologna/ barlin>.
35. نادية جمال الدين ( 14 - 15 مارس 2006 ) **التعلم من المهد إلى اللحد على مشارف ألفية ثالثة ولمجتمع المعرفة – الكفايات الأساسية للتمكين من الاستمرارية في التعلم- ورقة مقدمة إلى مؤتمر التعليم للجميع في مجتمع المعرفة ، القاهرة، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة.**